

تحليل نفطي

5 ملاحظات واستنتاجات وتحذيرات من القرارات الجديدة لمجلس الوزراء حول إعادة هيكلة القطاع «حوكمة» القطاع النفطي المنتظرة.. «العصا والجزرة»



مستقبل جديد ينتظر القطاع النفطي

برز خلال العامين الماضيين بين العاملين في القطاع النفطي الرغبة في غريبة القطاع النفطي وذلك قبل فوات الأوان.. ولكن أكثر المتشائمين لم يتوقعوا ما حدث في القطاع النفطي مع نهاية الأسبوع الماضي والتي تجلت بعد اعصار صفقة «كي -داو» وذلك من خلال القرارات السريعة والحاسمة من قبل مجلس الوزراء التي باغتت الجميع في أحداث أول إعادة هيكلة شاملة قد تكون هي الأولى في تاريخ القطاع النفطي سعياً لحماية أهم قطاع حيوي مدر للعائدات. ومن خلال القرارات الجزرية التي اتخذها مجلس الوزراء في جلسة الخميس الماضي نكتشف مدى حساسية القطاع النفطي للاقتصاد الوطني ومدى اهتمام القيادة السياسية بتطوير هذا القطاع والناتج به عن الصراعات السياسية المجهضة بعد أن فضحت مشكلة «الداو» عدة أمور في مقدمتها غياب الإستراتيجية الواضحة لهذا القطاع وضعف الشفافية والرقابة عليه ناهيك عن ضعف بعض القيادات والصراع المرير بينهم. تلك الأمور جعلت القيادة السياسية تفكر جدياً في إعادة هيكلة القطاع النفطي لأول مرة في تاريخ الكويت وفق

المجلس الجدد جاءوا جميعاً من القطاع الخاص وهم من الشخصيات المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة مما نبعت أن حوكمة القطاع النفطي بدأت من الآن وستستمر لسنوات مقبلة في توجه جديد طال انتظاره. وفي هذا الإطار، يلقي مراقبون الضوء على جملة الملاحظات والاستنتاجات والتحذيرات من القرارات الجديدة منها:

● **استراتيجيات جديدة ومبادئ مهمة** تخص الصالح الكويتي ومستقبل الأجيال المقبلة حيث جاءت القرارات لتعيد خارطة القطاع النفطي بشكل جذري بعيداً عن الحلول الترقيعية والتي تجلست بتعيين نزار العدساني نائباً لرئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ورئيساً تنفيذياً وهو المجلس المعروف عنها الكفاءة والمهنية الكبيرة والأهم أنه من البعيدين عن تلك الصراعات السياسية، وهو القرار الذي لقي ارتياحاً كبيراً بين أوساط القطاع النفطي على الرغم من موجة الاعتراضات بين بعض كبار القبايين القدامى في القطاع النفطي.

● **حسب تحليل لـ «الأبناء»** مع بعض المراقبين فإن الواقع الجديد لقرارات مجلس الوزراء تشير إلى أن «حوكمة» مجلس إدارة مؤسسة البترول تعتبر النواة الأولى لتنفتح وتطوّر شركات القطاع النفطي لاسيما أن أعضاء

القطاع.. ولكن: من إحدى قرارات مجلس الوزراء المهمة التوجه نحو إعادة هيكلة القطاع النفطي من خلال إفساح المجال أمام مجلس إدارة مؤسسة البترول الجديد بإحالة القبايين ممن أمضوا 35 عاماً في العمل إلى التقاعد، ولكن هذا الأمر قد يؤثر بعض التساؤلات أولها مدى استعداد الصف الثاني والثالث في القطاع النفطي في تنفيذ المشاريع الملبارية وتحقيق الرؤية المستقبلية لهذا القطاع الحيوي لاسيما أن بعض الأقاليم ستنتشر خلال المرحلة المقبلة حول «لماذا في هذا التوقيت تقاعدت خبرات نفطية كبيرة وبهذا الحجم من الخبرة في توقيت مهم لتطوير القطاع النفطي مما يمثل بكل تأكيد خسارة كبيرة للقطاع».

● **وقف الصراع بين القبايين:** بشكل تأكيد رسالة مجلس الوزراء قد وصلت إلى جميع القبايين في القطاع النفطي والمتهملة في ضرورة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة وهو ما تجلّى من خلال قرار تعيين رئيس تنفيذي غير محسوب على أي كتلة سياسي وبعيد عن الصراع مع القبايين الآخرين في القطاع. لاسيما أن القطاع النفطي

عانى خلال السنوات الماضية من الصراعات التي أزهدته وجعلته مرتعاً خصباً للفتوى حتى أصبح مصير القطاع بيد أصحاب المصالح الضيقة وأصبح يسير دون هوية أو خطة إستراتيجية واضحة المعالم وهو ما أوصلنا إلى هذا الحال المزري. ● **الشفافية والبعد عن المحسوبية** والواسطة: من الأمور المطلوبة خلال المرحلة المقبلة تحقيق الشفافية في طرح مناقصات القطاع النفطي وأيضاً في تحقيق الرقابة بشقيها السابق واللاحق على الأعمال النفطية حتى لا تتعطل المشاريع النفطية، ويفضل أن تكون الشفافية واضحة ومعلنة، حتى لا نرجع إلى نقطة الصفر من جديد وتتعلط مصالح البلد، وعليه فإن المرحلة المقبلة تتطلب وضع معايير وأسس جديدة عند التوظيف في القطاع النفطي والابتعاد عن مبدأ الواسطة والمحسوبية في تلك العملية وهي التي استمرت لسنوات طويلة وفوتت الفرصة دون انضمام كفاءات وطنية شابة، كما يجب أن يكون التوظيف في القطاع النفطي للعبء الوطني سعياً لتخفيف العبء عن الصناعات ودخولنا في بناء الصناعات النفطية والمصافي يعزز لنا هذا الجانب في توفير آلاف

إعداد: أحمد مغربي

مجموعة «QNB»: ارتفاع صافي أرباح البنوك القطرية بنسبة 7,5% في 2012 لتبلغ 4,4 مليارات دولار

«بيان»: وقف تداول 17 شركة لم تفصح عن بياناتها المالية أشاع حالة من التشاؤم

الماضي، وهو ما يوضح مدى تآثر المصارف المحلية بوضع الاقتصاد الوطني الذي يعاني من بعض المشكلات التي تعترض طريق مؤسسات القطاع الخاص، لعل أبرزها ضعف البيئة التشغيلية، بالإضافة إلى نقص الفرص الاستثمارية، فضلاً عن تراجع قيم الأصول، وغيرها من العوامل السلبية التي تستلزم قرارات جريئة ومنسجمة من الحكومة تساهم في إعادة تشغيل عجلة التنمية المتوقفة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. وعلى صعيد الشأن الاقتصادي، توقع معهد التمويل الدولي في تقريره الصادر خلال الأسبوع الماضي، والذي حمل عنوان «دول مجلس التعاون الخليجي: استمرار النمو القوي والحفاظ على الاستقرار»، أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل عام في الكويت في 2013، وذلك على إثر ركود إنتاج النفط الخام، مشيراً إلى أن النمو غير النفطي سيؤدي إلى 3,5%، بفضل بعض مؤشرات تعافي القطاع الخاص والاستثمارات العامة. وأضاف التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بلغ 4,8% في 2012 بفضل زيادة إنتاج النفط بمعدل 9,4%، أما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي فكان أكثر تواضعاً وبلغ 2%، ولفت التقرير في هذا الجانب إلى أن الاستهلاك كان الدافع الرئيسي للنمو غير النفطي، لاسيما بعد فشل الحكومة في تجسيد مصروفات رأس المال الموضوعة في الميزانية على أرض الواقع، مما تسبب في تراجع عجلة الاستثمار.

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً ارتفاعاً لجهة إغلاق مؤشراته الرئيسي، وذلك على الرغم من الأداء المتذبذب الذي ميز حركة التداول في السوق خلال معظم الجلسات اليومية، حيث جاء ذلك نتيجة عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والصغيرة أيضاً، مما مكن المؤشر السعري بشكل خاص من تحقيق مكاسب جيدة، ليخترق مستوى 7,900 نقطة صعوداً، مسجلاً أعلى مستوى إقفال له منذ شهر أغسطس عام 2009. وذكر التقرير أنه خلال الأسبوع الماضي انتهت الفترة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة لكي تعلن عن بياناتها المالية عن فترة الربع الأول من العام المالي الجاري، حيث تمكنت الكثير من الشركات من تحقيق بيانات إيجابية سواء من خلال تسجيل أرباح عن الفترة، أو تقليل مستوى الخسارة، وهو ما ألقى بتأثيرات إيجابية على أداء السوق في الأسابيع الماضية، وساهم في تحسين مستوى التداول.

وقد تم وقف التداول على أسهم 17 شركة لم تتمكن من الإفصاح عن بياناتها المالية، مما أشاع حالة تشاؤم من التشاؤم بين الأوساط الاستثمارية في السوق، والجدير بالذكر أن النتائج المالية للبنوك المحلية المدرجة في السوق مجتمعة، قد تراجعت بشكل محدود، حيث بلغت 153,9 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية في مارس 2013، مقابل 154,1 مليون دينار في نفس الفترة من العام

الصين تطرح سندات خزينة بـ3,2 مليار دولار مدتها 50 عاماً

بيجينغ - يوبي.أي: أعلنت وزارة المالية الصينية أنها تعتزم طرح سندات خزينة مدتها 50 سنة بقيمة 20 مليار يوان صيني، أي ما يعادل 3,23 مليارات دولار. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن الوزارة أمس، أن هذا الإصدار هو العاشر لسندات الخزينة الدفترية من قبل الوزارة في العام الحالي. وحدد سعر الفائدة لهذه السندات عند 4,24%، وسيتم دفع أسعار الفائدة كل نصف سنة في يوم 20 مايو ويوم 20 نوفمبر من كل عام. وسيتم دفع أسعار الفائدة الأخيرة والبالغ الأسمار معها حتى تاريخ استحقاق السندات في 20 مايو 2063، وستباع السندات من يوم 20 إلى 22 مايو الجاري، ومصنح قابلة للتداول في الأسواق المالية اعتباراً من يوم 24 مايو.

ارتفاع صافي أرباح البنوك القطرية بنسبة 7,5% في 2012 لتبلغ 4,4 مليارات دولار

ارتفع معدلات الاقراض وانخفاض التكلفة وتدني متطلبات المخصصات مقابل الديون إلى دعم الربحية لدى البنوك القطرية بصورة عامة. كما كان القطاع العام أيضاً هو الدافع الأقوى للنمو في المكاسب الإجمالية التي حققها القطاع المصرفي على صعيد الودائع، حيث ارتفعت وادائع القطاع العام بقوة بنسبة 83% على أساس سنوي كما في مارس 2013. وبالرغم من أن وادائع القطاع العام المتزايدة بوتيرة قوية تشكل مصدراً مستقراً لتمويل عمليات البنوك القطرية، إلا أن هذه البنوك عملت خلال السنوات الأخيرة على تنوع مصادر التمويل المتاحة من خلال أسواق السندات العالمية.

على نسبة 77% من إجمالي أصول القطاع المصرفي كما في مارس 2013. وتعتبر مجموعة «QNB» أكبر بنك في دولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي أصول بلغت قيمتها 104,4 دولارات في مارس 2013. ونجحت «QNB» أكبر بنك في دولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي أصول بلغت قيمتها 104,4 دولارات في مارس 2013. ونجحت مجموعة «QNB» أيضاً في وضع اسم دولة قطر على خريطة العمل المصرفي العالمي بتحقيقها مركز «أقوى بنك في العالم» لعام 2012 بحسب الترتيب الذي صدر مؤخراً عن مجلة «أسواق بلومبيرغ». وقال التقرير أن صافي أرباح البنوك القطرية ارتفع بنسبة 7,5% في عام 2012 ليلبغ 4,4 مليارات دولار، وبلغ معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة 17,5%، بينما بلغ معدل العائد على متوسط الأصول نسبة 2,7%، وأدى

الإجمالي ارتفع من 97% في عام 2008 إلى 117% في عام 2012. وبالرغم من أن هذا المعدل أعلى من متوسط معدل دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 93%، إلا أنه لا يزال أدنى نسبياً من معدلات بعض الاقتصاديات الكبرى مثل ألمانيا والصين. وأما من حيث جودة الأصول، فإن القطاع المصرفي في دولة قطر يتمتع بأصول تفوق في جودتها ما هي عليه في العديد من دول العالم بنسبة قروض غير منتظمة لا تزيد على 2% من إجمالي القروض في عام 2012. كما يتميز النظام المصرفي القطري أيضاً برسملة قوية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة 19% وهي أعلى بكثير من متطلبات بازل. واستحوذت البنوك الخمس الكبرى في دولة قطر

أظهر تقرير «نظرة اقتصادية على قطر 2013»، الصادر عن مجموعة QNB والتي سطره كاملًا خلال الفترة المقبلة أن الارتفاع في أسعار الطاقة والزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي ساعداً على تنفيذ برنامج ضخم للإنفاق العام أدى إلى دفع النمو في الائتمان وتحقيق مكاسب كبيرة في الأصول بصفة عامة، مشيراً إلى أن ثمانية النظام المصرفي القطري تعززت، حيث بلغ معدل النمو السنوي المربك في الأصول 20% سنوياً خلال الفترة من مارس 2008 إلى مارس 2012، إضافة إلى 20% أخرى منذ بداية العام الحالي وحتى مارس 2013. وذكر التقرير أن معدل إجمالي أصول النظام المصرفي بالنسبة إلى الناتج المحلي



إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة بيت الاستثمار الخليجي

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.

يسر مجلس إدارة شركة بيت الاستثمار الخليجي دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباح يوم الأحد الموافق 26/12/2013م برفقة تجارة وصناعة الكويت - قاعة بحرة، لعنايته المواضيع المدرجة على جدول الأعمال:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م بمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.
- 3- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م بالصفة عليه.
- 4- مناقشة واعتماد بيان المركز المالي وبيان الدخل لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.
- 5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.
- 6- التوصية بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.
- 7- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 8- الموافقة على تحويل مجلس الإدارة بإعتساب ودرج الشركة عن أصداء احتياطيها كضام في 31 ديسمبر 2012م إن وجدت.
- 9- الموافقة على تجديد تفويض مجلس الإدارة بشرائه أو بيعه ما لا يتجاوز عن 10% من مجموع أسهم الشركة لمدة ثمانية عشر شهراً طبقاً للشروط والقرارات الوورية الصادرة في هذا الشأن.
- 10- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة ودرء دهم فيما يتعلق بقصودهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.
- 11- انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات.
- 12- تعيين / إعادة تعيين مراقبي الحسابات لسنة المالية 2013م، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 13- تعيين / إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

فعلى السادة المساهمين الذين يرون بالحضور مراجعة الشركة الخيرية للمصادقة - منطقة شرق - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف: 22464565 وذلك لاستلام عوات الحضور والله ولي التوفيق»

مجلس الإدارة

أميركا قادرة على الاستمرار في الإنفاق وفق سقف المديونية الحالي حتى سبتمبر

واشنطن - أ.ف.ب: أعلن لو اول من امس ان الولايات المتحدة باستطاعتها مواصلة الوفاء بالتزاماتها المحددة في الميزانية حتى سبتمبر المقبل من دون الجوء إلى زيادة سقف المديونية التي تشكل موضع معركة برلمانية قوية. وأشار لو في رسالة موجهة إلى قادة الكونغرس إلى أن التدابير الاستثنائية للادارة الأميركية لتفادي تخلف الجبلد عن سداد ديونها «لن يتم استفادها» قبل الفترة التي تلي احتفالات «عيد العمال» في الثاني من سبتمبر. ووصلت الولايات المتحدة مطلع العام الحالي إلى الحدود القانونية لدونها العامة المحددة عند 16394 مليار دولار بحيث لا يمكن للولايات المتحدة نظرياً الاستمرار في الاستدانة عند بلوغ هذا السقف، وأعلن الجمهوريون الذين لهم اكثرية في مجلس النواب، دوما رفضهم رفع هذا السقف.

علامات ثابتة تنم عن الانتعاش في الأشهر الأخيرة، حيث قلت قدرتها على احتواء التضخم. وانتعشت تكاليف الإيجار في أبريل ومايو 2012، وبحلول أغسطس ارتفعت عن مستواها في العام السابق، حيث أضافت حوالي 0,5 نقطة مئوية إلى التضخم في عام 2012. واتجهت باقي مكونات مؤشر أسعار المستهلك إلى الهبوط في عام 2012، باستثناء الضيافة والترفيه والثقافة، مما كبح جماح التضخم. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3,0% في السنتين القادمتين وأن يزيد كذلك إلى 4,0% بنمو حتى 2015، ويتوقع أن ينمو بواقع 5% طوال بقية مدة التوقعات حتى 2017. كما أن الإيجارات السكنية من شأنها أن تظل عامل التارجح الرئيسي في السنوات القادمة. كما أن زيادة من التضخم السكني للمعترضين، الناجم عن المشروعات المرتبطة بكأس العالم 2022، وعوامل العرض على الحد من الضغوط عززت الزيادات الكبيرة في رواتب موظفي القطاع العام في عام 2011 والظروف المالية والنقدية التوسعية السبولة في السوق، مما أضاف إلى الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك.

لاستضافة كأس العالم فيفا 2022، حيث يصرف جزء كبير (بمبلغ 140 مليار دولار) في الخمس سنوات الأولى على المشروعات مثل المطار والميناء البحري ونظام السكك الحديدية والمترو الجديد. ومن المتوقع إنجاز هذه المشروعات باستثمارات إضافية من شركة قطر للبترول (50 مليار دولار) وغيرها من الشركات العامة والخاصة (100 مليار دولار). كما تنوي الحكومة القطرية زيادة الإنفاق على الإدارة العامة والرعائية الصحية والتعليم باعتبار ذلك جزءاً من ميزانيتها الجديدة للعام 2013-2014. بما في ذلك زيادة إنفاق رأس المال بواقع 21% وزيادة الإنفاق الجاري بواقع 16% نحو أكبر منها في الميزانية السابقة.

يستقر إنتاج الغاز الطبيعي المسال بواقع 77,0 مليون طن حتى 2017. أما إنتاج النفط الخام، فيعد الزيادة الطفيفة المتوقعة في عام 2012 بواقع 0,5% من المتوقع أن يستمر في التراجع بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5,7% ليصل إلى 559 ألف برميل يوميا في عام 2017. وقد أصدرت قطر قراراً يفرض تلقائياً لتوفير (أو تعليق) إنشاء مشاريع هيدروكربونات جديدة حتى 2015 بهدف تقييم استدامة الإنتاج المتزايد للإجراء دراسة شاملة لحقل الشمال لديها. ومع ذلك، تضاءلت أهمية قطاع النفط والغاز مؤخرًا، حيث دخلت حيز التنفيذ جهود الحكومة الرامية إلى تنوع الاقتصاد بعيداً عن اعتمادها على المواد الهيدروكربونية. وقد زادت حصة القطاع النفطي والغاز في الاقتصاد الكلي إلى 57,4% في عام 2012 من 40,7% في عام 2011. كما أن التركيز على قطاع التصنيع، وتحديدًا تصنيع البتروكيماويات وبدء تنفيذ مشروعات البنية التحتية تحضيراً لاستضافة كأس العالم 2022، من شأنه أن يحرك التنوع الاقتصادي ونمو القطاع غير النفطي.

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» حول الاقتصاد القطري أنه منذ عام 2011 استطاعت قطر إنجاز خطتها الاستثمارية بنجاح بقصد تسويق احتياطي الغاز الطبيعي لديها، الذي يمثل ثالث أكبر احتياطي في العالم بواقع 25 طن متر مكعب أو 13,0% من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وقد أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد القطري إلى الضعف تقريبا خلال الأربع سنوات الماضية ليصل إلى 192,3 مليار دولار في عام 2011. ومن المتوقع أن يستقر معدل النمو عند 5,2% في عام 2013 (وبواقع 6,6% في عام 2012) بعدما سجل نموًا رقمياً مضاعفاً من 2006 إلى 2011. كما من المتوقع أن يصبح القطاع غير النفطي والغاز، والذي تشير التقديرات إلى نموه بواقع 9,9% في عام 2012، المحرك الأساسي للاقتصاد القطري في المستقبل.

وأوضح التقرير أن قطاع النفط والغاز ساهم بمساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي العام بواقع 42,6% في عام 2012. وقد تضاعف إنتاج الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة من 2009 إلى 2011 ليصل إلى 74,8 مليون طن. ومع توقع حدوث زيادة إضافية بواقع 3,9% في عام 2012، فإنه من المتوقع أن جزءاً من تحضيراتها وأظهرت تكاليف الإيجار